

09

مجاهاة الأطرف العنيف مع
احترام حقوق المرأة واستقلالها
ومجتمعاتها المحلية



"من وجهات متعددة، تعتبر [حقوق المرأة] في مفترق طرق على المستوى الدولي. فمجتمعات الحركة النسائية قد شاركت وانقسمت بشأن المفاهيم المختلفة وأوجه النقد الموجهة إلى سياسة مكافحة الإرهاب. واليوم، للعمل على إنهاء النزاع الدولي، يعتبر زواج الحركة النسائية من مكافحة الإرهاب نقطة بدء محورية لممارسة نقدية ذات انعكاس ذاتي على المستوى العالمي."

فاسوكي نيسياه "الحركة النسائية كوسيلة لمكافحة الإرهاب: إغراء السلطة"¹

العالم.³ وفي آسيا، ارتكبت جماعات انتهاكات باسم الهندوسية والبوذية،⁴ وفي أجزاء أخرى من العالم، أدت الإيديولوجيات السياسية إلى لجوء الجماعات إلى السلاح.⁵ والأمر الواضح أن التطرف في جميع صورته له آثار خطيرة على حقوق النساء والفتيات. من الزواج القسري، إلى القيود على التعليم والمشاركة في الحياة العامة، إلى العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المنهجين، يتطلب تصاعد العنف وانعدام الأمن هذا الاهتمام بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

أثناء المشاورات التي أجريت لصالح الدراسة العالمية، كانت النساء متمسكات للغاية بمعتقداتهن. على الرغم من أن الأبحاث تظهر أن المجتمعات التي تحترم حقوق المرأة أقل عرضة للتطرف، فقد شعرت النساء بقوة بضرورة عدم إضفاء الطابع الأمني على حقوق المرأة، وينبغي عدم النظر إليها كأداة هامة لمكافحة الإرهاب. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تكون حقوق المرأة غاية في حد ذاتها. حين ترتبط الدعوة النسائية أكثر من اللازم بجدول الأعمال الحكومي لمكافحة الإرهاب، يزداد خطر ردود الأفعال ضد المدافعات عن حقوق المرأة وقضايا حقوق المرأة، في بيئات عادة ما تكون متقلبة بالفعل.⁶ تشير الدروس المستفادة من مثل هذه السياقات، والتي سعت الجهود الواسعة لمكافحة الإرهاب فيها إلى إشراك النساء صراحةً، إلى أن مثل هذا الإضفاء للطابع الأمني يمكن أن يزيد من العزلة، وأن يزيد من انعدام الأمن لدى النساء، وأن يخلق مخاوف من 'استغلال' النساء من قبل الحكومة، بدلاً من تمكينهن للمشاركة بصورة كاملة في المجتمع وللتغلب على العقبات التي يواجهنها.⁷

حتى حين تنزايد الحوادث والأحداث المتعلقة بالأعمال الإرهابية، فلا بد أن تكون هناك أيضاً كلمة تحذير. يجب ألا يكون التطرف هو مصدر القلق الوحيد للمجتمع العالمي إلا إذا انتهى بالعنف أو الكراهية أو انتهاك حقوق الآخرين. تتطلب حرية التعبير في الدولة الديمقراطية السماح بالتعبير عن وجهات النظر المختلفة، بغض النظر عن مدى تطرفها- باستثناء خطاب الكراهية. لا يمكننا الإصرار على أن يعتنق العالم بأسره أيديولوجية واحدة. لن يحدث النمو والتغيير في عالم متعدد الثقافات إلا إذا تعرضت المعتقدات للظعن والتشكيك فيها من خلال نفس المثل العليا التي تعزز بها. لا يمكن لمكافحة التطرف أن تصبح ترخيصاً لإعادة رسم العالم طبقاً للفهم الفردي لما هو صحيح بالنسبة لأي مجتمع. يجب ألا تتم استئثاره المخاوف العالمية إلا إذا

العالم في الوقت الحالي واقع في قبضة الخوف من تنامي التطرف العنيف. والكثير من هذا الخوف حقيقي، ولكن هناك جزء كبير أيضاً ناتج عن الإثارة الإعلامية التي يتحكم فيها مرتكبو العنف بصورة خلاقية. رغم أن معظم تركيز الإعلام كان على أفعال الإرهاب المنهجي الذي ترتكبه جماعات مثل داعش وبيكو حرام والقاعدة باسم الإسلام، إلا أنه من المهم ملاحظة أن النمو في التطرف العنيف لا يقتصر على دين واحد. حتى في الشرق الأوسط، ارتكبت جرائم دفاعاً عن اليهودية،² وتوجد ميليشيات مسيحية في أجزاء عديدة من

هناك قاسم مشترك بين الجماعات المتطرفة يتمثل في أن تقدمها يجئ مصحوبًا بالهجوم على حقوق النساء والفتيات في كل حالة من الحالات - الحق في التعليم والحق في الحياة العامة والحق في اتخاذ القرارات بشأن أجسادهن.



كان هناك تطرف عنيف يدمر المجتمعات المحلية وينتهك حقوق الآخرين التي تنص عليها القوانين والمعايير الدولية.

في عالم يتحول إلى العولمة، يجب الإقرار بأن المتطرفين يغذون بعضهم البعض. متطرف يحرق القرآن في فلوريدا، فتندلع أعمال شغب في القاهرة، ويحرق أحدهم مسجدًا في رانغون، فيقع اعتداء على موقع بوذي في بيهار. يعد احترام كرامة الآخرين واستقلالهم الذاتي، نقطة بدء للحوار المهم بشأن التطرف العنيف. تمثل أيضًا الحاجة إلى اتخاذ الزعماء السياسيين على المستويين الدولي والوطني لموقف قوي ضد خطاب الكراهية والحث على الكراهية عن طريق القدوة أحد السياسات التي ينبغي على المجتمع الدولي أن يضعها في اعتباره وأن يرفعها.

التطرف العنيف في العصر الحديث واستهداف النساء والفتيات المتعمد

اليوم، بعكس ما كان عليه الوضع في الحالات الماضية، تؤسس جماعات مثل داعش وبوكو حرام عنفها على القدرة على حكم منطقة ما والسيطرة عليها. على سبيل المثال، في دابق - وهي المجلة التي يصدرها تنظيم داعش - توجه دعوات إلى الأطباء والمهندسين والمهنيين للمشاركة في الهجرة (التعبدية) للمساعدة في بناء حكومة إسلامية.⁸ تجتذب داعش المقاتلين والداعمين بما في ذلك النساء، من شتى أنحاء العالم عن طريق حملات معقدة على وسائل التواصل الاجتماعي، وعن طريق الوعود بالتوظيف المفيد. وقد ساعد ضعف مؤسسات الحكم والنزاعات الجارية والروابط العرقية والثقافية العابرة للحدود والشبكات المالية والتجارية العالمية، والإتقان المبهر لمنصات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة، المتطرفين الذين يمارسون العنف على زيادة تأثيرهم، مع آثار محددة على حقوق النساء والفتيات.

عبر الأديان والمناطق، هناك قاسم مشترك بين الجماعات المتطرفة يتمثل في أن تقدمها يجئ مصحوبًا بالهجوم على حقوق النساء والفتيات في كل حالة من الحالات - الحق في التعليم والحق في الحياة العامة والحق في اتخاذ القرارات بشأن أجسادهن. على سبيل المثال، أصبح اختطاف النساء والفتيات يمثل تكتيكًا متعمدًا من قِبل جماعة بوكو حرام، لكي تستدرج قوات الأمن إلى كمين أو للإجبار على دفع فدية أو لتبادل الأسرى.⁹ تشير تقديرات التقارير إلى أن ما يقرب من 2,000 من النساء والفتيات اختطفن منذ بدء عام 2014.¹⁰

وكان قيام الجماعة باختطاف 276 فتاة مرافقة من شيبوك في إبريل/نيسان 2014 أكبر حادث منفرد حتى الآن، مما يلقي الضوء على زيادة استخدام هذا التكتيك، ويتسبب في حملة دولية تحت اسم 'أعيدوا بناتنا'. كما تشير الأبحاث إلى تعرض النساء والفتيات المختطفات واللاتي يعشن في ظل الأسر لدى بوكو حرام إلى نطاق من الانتهاكات يشمل الاعتداء الجسدي والنفسي، والعمالة القسرية، والمشاركة القسرية في العمليات العسكرية، والزواج القسري من مختطفين، والاعتداء الجنسي بما فيها الاغتصاب.¹¹

يمثل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أيضًا تكتيكًا صريحًا لداعش. وبالتماثل مع روايات الفتيات النيجيريات اللاتي فررن من بوكو حرام، أبلغت النساء والفتيات البيدييات اللاتي فررن من سيطرة داعش في شمال العراق عن عنف جنسي مروّع، وعن قيام المقاتلين بالاتجار فيهن كرقيق. تشير المعلومات التي جمعتها بعثة تقصي الحقائق العراقية في عام 2015 إلى جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد السكان البيديين، وإلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب و انتهاكات أخرى صريحة لحقوق الإنسان بما في ذلك ضد النساء والفتيات. تشير التقارير إلى أن الزواج القسري بالمقاتلين الأجانب أصبح شائعًا بدرجة متزايدة في المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش. وقد لوحظت هذه الظاهرة أيضًا في مخيمات المشردين داخليًا، وفي البلدان المجاورة، حيث تلجأ مجتمعات اللاجئين إلى إجراءات مثل زواج الأطفال والتوقيف عن الدراسة والمنع من الخروج "لحماية" البنات والزوجات.¹²

"الجماعات النسائية محاصرة

بين الإرهاب ومكافحة

الإرهاب... وهي تعمل في

سياقات خطيرة للغاية حيث

[يوجد] الإرهابيون وفي المقابل

فإن فرصها في توصيل صوتها

...تتضاءل تحت مُسمّى مكافحة

الإرهاب."

تستمر الجماعات الهندوسية المتطرفة في الهند في استهداف النساء والفنانين الذين لا يعيشون طبقاً للقيود الهندوسية، بالإضافة إلى استهداف أفراد المجتمع المسلم.²⁰ في شتى أنحاء العالم، ارتكب المتطرفون أعمال عنف وقاموا بتهديد الأمن الشخصي للنساء في محاولة للحد من الحقوق الأساسية لهن، بما في ذلك المشاركة في الحياة العامة. وقد تم إلقاء الضوء على هذا بطريقة قوية ومأساوية في الهجوم على مالالا يوسف زاي من قبل حركة طالبان في باكستان.²²

يحظى العنف الموجه ضد حقوق النساء والفتيات باهتمام عالمي متزايد. بالفعل، يلقي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2015 بشأن العنف الجنسي المتعلق بالنزاع الضوء على استخدام العنف الجنسي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الاستراتيجية للجماعات المتطرفة وأيديولوجيتها وتمويلها.²³ ولكن، حتى مع وضع الجماعات المتطرفة لإخضاع المرأة على رأس جدول أعمالها، إلا أن تعزيز المساواة بين الجنسين ظل فكرة ثانوية في استجابة المجتمع الدولي. وبدلاً من ذلك، ومع استمرار نمو سلطة الجماعات المتطرفة ونفوذها، فقد ركزت الجهات الفاعلة الدولية على الحلول العسكرية والأمنية لإيقاف تقدمها. ولم يعد هذا النهج كافياً لمجابهة مشكلة تغيرت وتطورت.

أدوار النساء في التطرف العنيف

النساء لسن ضحايا فحسب، بل شاركن منذ أمد طويل مع الجماعات التي تمارس التطرف العنيف. تتفاوت أدوارهن طبقاً لكل جماعة ويمكن أن تتضمن تنفيذ التفجيرات الانتحارية،²⁴ والمشاركة في الأجنحة النسائية أو الأولوية النسائية داخل المنظمات المسلحة وجمع الاستخبارات. كما يمكن أن تقوم النساء بالتعاطف والتعبئة، من خلال توفير الرعاية الصحية، والطعام والمسكن الآمنة للمتطرفين الذين يمارسون العنف وللإرهابيين.²⁵ على سبيل المثال، رغم أن الأمهات يمكن أن يصبحن نقطة دخول لجهود المنع، إلا أنهن قد يصبحن أيضاً مصدرًا من مصادر التطرف. نعا أحد القادة البارزين في تنظيم القاعدة أمه على وسائل التواصل الاجتماعي قائلاً، "لم تطلب أبداً عودتي، بل أعدتني للجهاد وحضنتي عليه."²⁶

لفهم رغبة النساء في أن يصبحن عضوات في الجماعات المتطرفة، من المهم أيضاً الإقرار بطبيعة وكالة المرأة. تصف الأبحاث التي أجريت للوقوف

إن فرض داعش لتفسير صارم للشريعة لم يُشاهد من قبل في الجمهورية العربية السورية، عن طريق إصدار الفتاوى بشأن جميع جوانب الحياة، من الزي إلى الحركة ومن التوظيف إلى الالتزام الديني، قد أدى إلى تقييد الحريات الأساسية وبخاصة بالنسبة للنساء. يجب أن تكون النساء والفتيات اللاتي تزيد أعمارهن عن 10 سنوات مرتدياتٍ لباساً يغطي البدن بالكامل عند الخروج ولا يسمح لهن أن يكن في صحبة رجال غير محارمهن. يُعاقب على عدم الالتزام بتلك القواعد بالجلد الذي يُنفذ على يد الحسبة – شرطة الأخلاق أو لواء الخنساء الذي يتألف برمته من النساء.¹³ تظهر القيود بجلاء مع استمرار النزاع في سوريا وزيادة عدد الرجال السوريين المقتولين أو المختطفين، مما يؤدي مباشرة إلى زيادة في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، في وسط القمع النظامي لحقوق المرأة.¹⁴ وقد شوهدت انتهاكات جماعية مماثلة للحريات الأساسية في روايات النساء والفتيات اللاتي يعشن في شمالي مالي تحت حكم جماعة أنصار الدين،¹⁵ وفي الصومال، تحت النفوذ المتزايد لجماعة الشباب.¹⁶

إن تزايد التطرف العنيف موجوداً أيضاً بين الديانات الأخرى في شتى أنحاء العالم، على الرغم من أن الأفعال أكثر انعزالياً وأقل وحشية وليست منتشرة وغير منهجية بنفس القدر. شاركت بعض مجتمعات المستوطنين اليهودية الأصولية في إسرائيل، والتي تضع أيضاً قيوداً كبيرة على حقوق المرأة، بصورة دورية في أعمال عنف متفرقة في مدينة الخليل.¹⁷ كما تشارك أيضاً الميليشيات المسيحية في الغرب، مع تزايد أعداد المواقع الإلكترونية المنقولة عن تفوق الجنس الأبيض، في أعمال عنف متفرقة كما حدث مؤخراً في النرويج وفي الولايات المتحدة.¹⁸ في آسيا، استهدفت الجماعات البوذية المتطرفة أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية ولانتشارها عواقب أيضاً على النساء والفتيات. على مدار السنة الماضية في ميانمار، ركزت بعض أعمال الحشد الأكثر إثارة للجدل التي قام بها الرهبان على تمرير قانون يحظر الزواج من ديانة أخرى بين النساء البوذيات والرجال المسلمين، مما يمثل انتهاكاً لحق المرأة في اختيار زوجها بحرية.¹⁹

بالرغم من بطء التقدم العالمي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هناك مخاوف من أن تقوم الجماعات المتطرفة التي تفضل الممارسات الثقافية والدينية الصلبة بخفض المكاسب التي حققتها النساء، وبخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم.²⁰

الانضمام. بالإضافة إلى ذلك، فقد يتم إغوائهم أيضًا، بسبب انحدارهم من عائلات محافظة، عن طريق صور إعلانات الإنترنت القوية للانضمام إلى الجماعات المتطرفة كمناضلات من أجل 'التحرير'. تحدث الأكاديميون عند وصفهم لمثل هؤلاء المقاتلات عن 'وكالتهن المتناقضة'، والتي تتيح لهن قدرًا من الحرية من الأسرة والقيود الاجتماعية على الرغم من اضطرارهن للعمل ضمن هيكل صارم يسيطر عليه الرجال.

وفي نفس الوقت، من الواضح أن النساء يقفن أيضًا على الخطوط الأمامية في مواجهة التطرف العنيف. ومن بين الأمثلة الأمهات اللاتي يخرجن أولادهن من التطرف، وضابطات الشرطة اللاتي يشاركن مع المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف، والواعظات من النساء اللاتي يتحدثن عن التسامح الديني. أوار المرأة ضخمة. إلا أن فرص إشراكهن، وبخاصة على المستويات العليا، محدودة. من المثير للاهتمام ملاحظة أنه في معظم المناطق الخطيرة، تعتبر النساء المسنات الفئة الوحيدة التي يثق فيها كلا طرفي النزاع. في سوريا، في المواقف التي يُمنع فيها العاملون الدوليون والوطنيون في مجال المساعدات الإنسانية من العمل، فإن النساء المسنات من المجتمع المحلي يصبحن الوحيدات اللاتي يتفاوضن بشأن الاحتياجات الإنسانية للمجتمع المحلي.³⁴

أي محاولة لرسم صورة للنساء باستمرار في المجتمعات غير الغربية داخل إطار متطرف، سواء كقناة أحادية من الضحايا اللاتي لا حول لهن ولا قوة، أو كمقاتلات في صفوف المقاومة في حالات الإرهاب، كلاهما على خطأ ويفوت دينامية هامة. رغم أن هناك رد فعل محافظ في العديد من المجتمعات الآسيوية والإفريقية، إلا أن هذا يحدث أيضًا نظرًا لأن النساء يتقدمن إلى الأمام، ويصبحن مُمكنات وهناك خوف من أن يهدد هذا التقدم النسيج الاجتماعي. وهن يذهبن إلى المدارس والجامعات في أعداد تتزايد باستمرار، ويلتحقن بالقوى العاملة، ويصبحن ممرضات في استخدام التكنولوجيا بمساعدة التعليم ووسائل التواصل الاجتماعي. يعكس إصرار مالالا، وإصرار الكثيرات من الشباب غيرها، هذا النمو الاستثنائي في تعليم الفتيات على مدار العقد الماضي. وهذا صحيحٌ للغاية في شتى أنحاء آسيا، حيث تتفوق الفتيات في العديد من المجتمعات على الفتيان في المؤسسات التعليمية.³⁵ وقد شهد الربيع العربي أيضًا نزول النساء إلى الشوارع ورغم أنهن لم يتولين مناصب قيادية، إلا أن مظهرهن اتسم بالنشاط والثقة وقوة الحجة.

على أسباب انضمام النساء لنمور تامليل لإيلام للتحرير في سريلانكا سياتًا تم فيه استيعاب المجتمع المدني ضمن مجال تحول للعسكرة لا يوفر أي متنفس لمظالم النساء.²⁷ عادة ما تشعر النساء اللاتي وقعن ضحايا للعنف والتمييز بعدم وجود خيار غير عنيف أمامهن. كما أثر التشريد المطول على قرارهن بالانضمام إلى الجماعة. جميع هذه التجارب شكلت هوية النساء السياسية، و هي عادة تخلق متمرادات شديديات الالتزام.

الاستجابات الأولية للزيادة التي حدثت مؤخرًا في أعداد النساء الأجنبية اللاتي يسافرن إلى العراق وسوريا دعماً لداعش²⁹ أدت إلى استمرار الصور النمطية بشأن المرأة والإسلام، بافتراض أن المسلمات يجب أن يُخدعن أو يتعرضن لعملية غسيل مخ، أو ينضممن إلى داعش فقط لكي يصبحن 'زوجات مجاهدات' وأنهن لن ينضممن إذا علمن المدى الكامل للفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش في حق النساء.

رغم أن النساء في بعض الحالات قد تكون لهن دوافع عاطفية أو يتم التأثير عليهن بطريقة غير مناسبة، إلا أن هناك أخريات يجذبن إلى جماعات مثل داعش لنفس الأسباب التي تجذب الرجال: المغامرة وانعدام المساواة والعزلة والإيمان بالفكرة.³⁰ بالفعل، ذكرت دراسة أجراها مؤخرًا معهد الحوار الاستراتيجي ثلاثة أسباب تم تحديدها ذاتيًا تجعل النساء يسافرن إلى داعش: اضطهاد المسلمين في شتى أنحاء العالم؛ والرغبة في الإسهام في بناء الدولة؛ والواجب الفردي والهوية.³¹ ولكن السياسات والنقاش العام نادرًا ما تقر بان النساء قد تكون لهن مثل هذه المظالم والدوافع. على سبيل المثال، روت النساء الأوروبيات في داعش كيف ساعدت عزلتهن والقيود المفروضة على ممارساتهن الدينية في بلادهن، مثل حظر فرنسا ارتداء البرقع في الأماكن العامة، في دفعهن إلى الانضمام للجماعة.³² في البلدان الأوروبية، تتحمل النساء والفتيات المسلمات، وبخاصة من يرتدين الزي الديني، عبء الهجمات والتحرش نتيجة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) مما يمكن أن يزيد عزلتهن، بالإضافة إلى زيادة الإعجاب بسرد داعش الذي يضع الغرب في مواجهة الإسلام.³³

هناك نساء ينضممن بالفعل إلى حركات التطرف العنيف، البعض بخلاف إرادتهن، و لكن البعض الآخر يفعل ذلك بدافع الحماس. وقد ينضممن، كما دُكر من قبل، نظرًا لنفس الأسباب الجذرية التي تحض الرجال على

استجابة الدول القومية والمجتمع الدولي للإرهاب الدولي

لم تنجح استجابة المجتمع الدولي للأعمال الإرهابية المنهجية، والمنتشرة على نطاق واسع، لأسباب عديدة. قبل عام 2001، تعاملت معظم البلدان مع التطرف والإرهاب باعتباره مسألة تخص الشرطة داخل إطار القوانين الوطنية وحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، ومع نشوء مصطلح 'الحرب على الإرهاب'، فإن الاستجابة للتطرف العنيف وأعمال الإرهاب أصبحت تتم بصورة أساسية عن طريق استخدام القوة. وقد تم بذل الكثير من الجهود الوطنية والدولية تحت مُسمى 'مكافحة الإرهاب' للتعامل مع هذه القضايا. في العديد من البلدان، تقوّض التشريعات المضادة للإرهاب بالإضافة إلى الممارسات الجديدة لقوات الأمن بشدة من معايير حقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي. ويقع إطار مكافحة الإرهاب في الوسط إلى حدٍ ما، بين عمل الشرطة وبين الحرب التي يحكمها بالكامل القانون الإنساني الدولي. أدى هذا الوضع الغامض بالإضافة إلى التقنيات الجديدة، غير الخاضعة للتنظيم، وممارسات الحروب إلى معضلات متزايدة للنشطاء في مجالي حقوق المرأة وحقوق الإنسان وآلياتهما. بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم مكافحة الإرهاب ليس ثابتًا، بل يتطور بصورة مستمرة ليشمل المزيد من الجهات الفاعلة وجوانب أكثر من حياة المجتمع. لا يمكن للمرء التشكيك في أن العديد من البلدان تواجه خيارات أمنية صعبة، ولكن وضوح المفهوم فيما يتعلق بما ترغب هذه البلدان إنجازه وبالحدود التي ينبغي وضعها على بعض الاستراتيجيات، يجب أن يكون الخطوة الأولى في التحرك إلى الأمام.

ينبغي ألا يكون الإقرار المتزايد بمشاركة النساء وتمكينهن جزءًا من استراتيجيات مكافحة الإرهاب ولكنه جزء من جدول أعمال السلام المدني الأبحاث العديدة التي صدرت عن العديد من مجتمعات الفكر والرأي، والتي ألقت مجلة 'فورين بوليسي' الضوء عليها،³⁶ أظهرت بصورة متزايدة وجود ترابط بين حقوق المرأة وانخفاض التطرف العنيف. البلدان ذات المساواة النسبية بين الجنسين أقل عرضة للتطرف العنيف. وقد أدت النتائج التي أسفرت عنها هذه البيانات البحثية إلى قدر كبير من النقاش والمحاورات. للعديد من المناصرين أساليب مختلفة بشأن كيفية استغلال هذه النتيجة، مما يؤدي إلى انقسام حاد بين صانعي السياسات وبين الممارسين على حدٍ سواء.

أتاح العالم الجديد الذي تعد به العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي العالمية طرقًا جديدة للتفكير وللعيش بالنسبة للنساء والفتيات من الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة. بعض النساء يفتنمن الفرصة التي يتيحها لهن العالم المتغير، وقد أصبحن ناشطات ومن ذوات المهن، يرسمن حياتهن من جديد ويعلمن بناتهن. تتعارض طرق العيش الجديدة والمتباينة في عالم يتحول إلى العولمة بصورة مستمرة مع القيم والممارسات التقليدية. هذا التوتر والتنافس بين القديم والجديد موجود في معظم المناطق الآسيوية والإفريقية. في بعض البلدان، يتواجد كلاهما بقدر كبير من التسامح. أما في بلدان أخرى، فقد أصبحت مواقع للعنف الفطيع والشديد وأصبحت حقوق المرأة وحياة النساء الخاصة وأجسادهن مواضع للخصومة.

+ "رغم أن أوجه انعدام العدالة وانعدام المساواة الكامنة في العلاقات الجنسية تمثل تهديدًا طويل الأمد للتنمية والاستقرار، إلا أن المساواة بين الجنسين تمثل وقاية من التطرف والتطرف العنيف. لذا، من المهم للغاية أن يتم التواصل مع القيادات النسائية كمورد حاسم للسلام."

لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، بيان مقدم إلى الدراسة العالمية

الإرهاب ومكافحته؛ (3) بناء قدرة الدول على منع ومكافحة الإرهاب وعلى تقوية دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ (4) ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون باعتبارهما الركيزتان الأساسيتان في مكافحة الإرهاب.³⁸ ومن المفهوم أن بُعِدِي السلام والأمن في مكافحة الإرهاب، مُعَبَّر عنهما بصفة خاصة في الركيزتين الأولى والرابعة.³⁹

على الرغم من أن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لا تحتوي على ذكرٍ محدد لنوع الجنس، إلا أن القرار الذي اعتمد في الاستعراض الرابع الذي يُجرى كل عامين للاستراتيجية يشجّع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية على "النظر في مشاركة النساء في جهود منع الإرهاب ومكافحته"⁴⁰ ويذكر تقرير الأمين العام لعام 2014 بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أن المرأة ويمكنها أن تضطلع بدور هام في منع ممارسة العنف القائم على التطرف وبناء القدرة على مواجهته.⁴¹

تناولت منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بصورة متزايدة قضية نوع الجنس والإرهاب. أوصت التوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة السيداو) المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بأن تقوم الدول الأطراف "برفض جميع أشكال التراجع عن أوجه حماية حقوق المرأة من أجل استرضاء الجهات من غير الدول، مثل الإرهابيين أو الأفراد أو الجماعات المسلحة".⁴² ويطلب مجلس حقوق الإنسان من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب بأن يقوم، من ضمن جملة أمورٍ أخرى، "بدمج المنظور الجنساني في شتى أنحاء عمل ولايته"،⁴³ وفي تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة لعام 2009 يدعو الحكومات إلى معالجة عدم المساواة بين الجنسين التي تجعل من النساء أهدافاً للإرهاب، وإلى ضمان تلقي ضحايا الإرهاب للدعم، بما في ذلك من خلال إزالة العوائق التمييزية (مثل قوانين الميراث غير المتساوي) التي تحبط المساعدات.⁴⁴ وقد دعت قرارات الجمعية العامة بشأن حماية حقوق المرأة والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب الدول الأطراف إلى "وضع جميع تدابير مكافحة الإرهاب واستعراضها وتنفيذها وفقاً لمبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين؛"⁴⁵

المذهب الأول الذي وضعته العديد من مجتمعات الفكر والرأي الأمنية هو تضمين قضية النساء والمساواة بين النساء في التخطيط العسكري. وهو يحد الضباط العسكريين على المستوى الميداني على إشراك النساء ومصادقتهن، وتمكينهن وتدريبهن على الانتباه لاستخدامهن كمصادر للمعلومات. وهذا استخدام خطر وقصير النظر لهذه الأبحاث. وهو يعرض النساء للخطر، ويعزلهن عن مجتمعاتهن المحلية وعن أسرهن أيضاً. وعلى الرغم من أنه قد يحقق نتائج على المدى القصير، إلا أنه على المدى الطويل سوف يدمر النسيج الاجتماعي للمجتمع الذي يجري بناؤه.

المذهب الثاني يتمثل في نهج بناء الأمة والذي يهدف إلى سياسة شاملة، تتضمن العديد من الاستراتيجيات، تشمل التنمية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، في نموذج من القمة إلى القاعدة يُفرض من أعلى ويستكمل في الأساس استراتيجية عسكرية أو استراتيجية مكافحة الإرهاب. يغلب هذا المذهب الثاني حالياً في حوارات الأمم المتحدة وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. توفر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي اعتمدت بالإجماع في سبتمبر/أيلول 2006، والقرارات التي اتخذت عند استعراضها،³⁷ إطاراً استراتيجياً وإرشادات سياسية للجهود الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب. يوصف الإرهاب في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بأنه واحدٌ من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين" وتحتوي الاستراتيجية على أربعة ركائز: (1) مجابهة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ (2) منع

يلقي تقرير الأمين العام لعام 2015
بشأن العنف الجنسي المتعلق بالنزاع
الضوء على استخدامه مرتبطاً
بصورة متكاملة مع الأهداف
الاستراتيجية للجماعات المتطرفة
وأيديولوجياتها وتمويلها.



في البلاد. يؤدي خلط مثل هذه البرامج في استراتيجيات مكافحة الإرهاب، التي يفرضها مجلس الأمن، إلى تفويض شديد لدور المنظمات النسائية والزيمات النسائيات المرتبط بهذه البرامج. ينبغي أن يكون هناك تحول نحو الإقرار بأن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون محدودة النطاق أما فيما يتعلق بالاستراتيجيات واسعة النطاق لمكافحة ومنع التطرف العنيف، فإن وكالات التنمية وحقوق الإنسان ينبغي أن تتبوأ الصدارة. يقوم الأمين العام حاليًا بوضع خطة عمل لمنع التطرف العنيف، وسوف يقوم بتقديمها في الدورة السبعين للجمعية العامة في نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام. من المأمول أن تضع الخطة في اعتبارها هذه التحذيرات.

مكافحة التطرف العنيف وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن

كما تشير الفقرات السابقة، عند مكافحة التطرف العنيف، يتحرك المجتمع الدولي نحو نهج بناء الأمة والذي يتضمن حقوق الإنسان وحقوق المرأة كجزء من نهج مكافحة الإرهاب. تدعم العديد من الدول الأعضاء والمنظمات النسائية في البلدان الغربية بقوة نهج بناء الأمة المبين أعلاه نظرًا لأنه يتيح حكمًا أكثر شمولاً دون الاعتماد فقط على الوسائل العسكرية، على الرغم

أشار مجلس الأمن بصورة متكررة إلى النساء في قراراته وبياناته المتعلقة بالإرهاب. يركز القرار 2178 الذي اعتمد في سبتمبر/أيلول 2014 على التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب ويقر للمرة الأولى بالحاجة إلى تمكين النساء كعامل تخفيف لانتشار التطرف العنيف والتطرف.⁴⁶ كما أنها المرة الأولى بالنسبة لقرار صادر بموجب الفصل السابع التي تعتبر فيها جهود مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك منع التطرف والتجنيد 'عاملاً أساسياً'⁴⁷ في التصدي للتهديد الذي يمثله المقاتلون الأجانب. وهذا يرمز إلى التحول المشهود على مدار الخمس عشرة سنة الماضية بالأخص، في نهج الأمم المتحدة إزاء هذه القضية.

هذه النقطة النوعية داخل منظومة الأمم المتحدة وفي أوروبا لا تزال تمثل إشكالية عميقة وتمضي عكس كل ما تقوله النساء المقيمات بالفعل في المجتمعات المحلية. رغم أن تمكين المرأة كحصن ضد التطرف يمثل فكرة هامة، إلا أن مثل هذا التمكين ينبغي ألا يكون أبدًا جزءًا من الفصل السابع من الميثاق المعني باستخدام القوة. ينبغي ألا يأتي داخل نطاق مكافحة الإرهاب، ولكن كجزء من المساعدة المدنية في برامج التنمية وحقوق الإنسان

التركيز على

استغلال دور الأمهات في منع التطرف العنيف

لفترة ستة أشهر.⁴⁹ وهي توفر مجالاً للأمهات لمناقشة القضايا المشتركة وبخاصة فيما يتعلق بالتطرف العنيف. ولكن، هناك خطر من أن تقوم مبادرة 'مدارس الأمهات' بتعزيز صورة نمطية لأدوار النساء في المجتمع. لذلك، من المهم أن يتضمن أي دعم لمبادرة 'مدارس الأمهات' مكوّنًا للتمكين، مثل إتاحة المهارات المولدة للدخل، أو فرص التعليم للأمهات، أو بناتهن، من المشاركات في البرنامج. يجب دعم بناء قدرات الأمهات والأسر على كشف علامات التحذير المبكرة الدالة على العنف، والتدخل عاطفيًا وفكريًا.⁵⁰

إدراكًا لأن الأمهات عادة ما يكنّ في موقف فريد يتيح لهن تحديد العلامات المبكرة للسلوك العنيف، والتدخل، فقد أنشئت عدة مبادرات تركز على أدوار الأمهات في بلدان منها الهند وإيرلندا ونيجييريا وباكستان واليمن. وهي تشمل مبادرة 'الأمهات المعارضات للتطرف العنيف' ومبادرة 'مدارس الأمهات'.

من خلال مبادرة 'مدارس الأمهات'، تقدم منظمة 'الطلاب ضد العنف في كل مكان' (SAVE) التدريب والمواد إلى الشركاء المحليين لعقد ورش عمل في المنازل مع الأمهات في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر

لفهم رغبة النساء في أن يصبحن عضوات في الجماعات المتطرفة، من المهم أيضاً الإقرار بطبيعة وكالة المرأة.



المرشادات. وهن مكلفات بتعزيز الوسطية الدينية والتسامح بهدف احتواء التطرف العنيف. وحتى عام 2014، كان هناك أكثر من 500 مرشدة يعملن في المساجد والمجتمعات المحلية والسجون مع النساء والشباب في الرباط والدار البيضاء. وقد تمت الإشادة بنجاح المبادرة داخل المغرب وخارجها.⁴⁸

من بين المجالات الأخرى استخدام الإعلام البديل والذي يقدم رواية مختلفة. فقد استخدم المتطرفون الذين يمارسون العنف منصات وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية للتهوض بأهدافهم، سواء من خلال المشاركة أو الدعاية أو التحويل للتطرف أو التجنيد. وبفس الطريق، يمكن استخدام القنوات الإعلامية لمجابهة روايات المتطرفين الذين يمارسون العنف وصياغة رسائل بشأن المساواة بين الجنسين والحكم الرشيد ومنع النزاع فيما يتعلق بمكافحة التطرف العنيف. من بين الأمثلة 'سوا شباب' وهي سلسلة إذاعية تذاق أسبوعياً في جنوب السودان بناءً على منهج تعليمي في مجال السلام مصمم ومُنْتَج مع الشركاء المحليين. تنتج 'سوا شباب' الحياة اليومية لشباب مختلفين من جنوب السودان، حيث يواجهون تحديات فريدة أثناء تعلم كيف يصبحون من بناء السلام في مجتمعاتهم المحلية. يتضمن المنهج التعليمي الذي تستند إليه السلسلة تركيزاً قوياً على مكافحة الصور النمطية، واحترام التنوع وتعزيز المساواة بين الجنسين. بعد الاستماع إلى البرنامج، أشارت المشاركات الشابات إلى أن 'التحلي بالتعليم' صفة هامة بالنسبة للشابات وقد زاد الوعي بين المشاركين من الذكور في مجال المساواة بين الجنسين بصورة ملحوظة.⁵¹

من أنه يظل داخل نطاق عسكري. ولكن، من المثير للسخرية أن مثل هذه السياسات، بالإضافة إلى الجماعات التي تدعمها، لا تقر بالتعارض الداخلي؛ وهو أن حقوق الإنسان و حقوق المرأة هما أيضاً عنصران من عناصر "الصواب والتوازنات" داخل منظومة الحكم. ويعني تضمينها كجهود لمكافحة الإرهاب التقويض الشديد لقيمتها في أي مجتمع.

أوضحت المشاورات التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن المنظمات النسائية في هذه القارات، حيث تطبق هذه الاستراتيجيات، كانت متخوفة للغاية من تضمين مثل هذه البرامج تحت مُسمى مكافحة الإرهاب، وبخاصة إذا كانت مثل هذه الاستراتيجيات تنطوي على نهج بناء الأمة من القمة إلى القاعدة والذي ينبع من استراتيجية عالمية تُكْمَل من الناحية الأساسية عملية عسكرية. مثل هذه الاستراتيجيات، التي صممت في بداية الأمر للعراق وأفغانستان، لم تنتج بالكامل ولا يمكنها في الحقيقة المضي قدماً دون الإقرار بوجود تفاوت بين المناطق والمجتمعات المحلية.

والبديل المقترح، والذي تدعمه هذه الدراسة تماماً، هو إزالة تدخلات حقوق المرأة وحتى حقوق الإنسان من الاستجابات العسكرية وجهود مكافحة الإرهاب. فمكانها داخل هذه الجهود يضر بشدة بالممارسين. وبدلاً من ذلك، من المهم أن تكون هناك عملية مدنية منفصلة، والتي قد تتطلب من العسكريين توفير الأمن ولكنها منفصلة تماماً عن العسكريين، والتي تركز على احترام الاستقلال الذاتي للنساء المحليات من بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني. ينبغي أن تأخذ هذه الجماعات بزمام المبادرة ومن المهم العمل معها في شراكة لتصميم برامج مكافحة التطرف العنيف خارج إطار مكافحة الإرهاب أو أي عملية عسكرية. توجد بالفعل بعض الأمثلة الناجحة ومثل هذه البرامج التي هي من تصميم السكان المحليين، بمساعدة الجهات الفاعلة الدولية، هي أكثر احتمالاً لأن تجد صدى في المجتمع المحلي دون استغلال حقوق المرأة وإضفاء الطابع الأمني عليها.

أحد هذه البرامج هو تدريب الزعيمات الدينيات للعمل كمرشحات داخل مجتمعاتهن المحلية. على سبيل المثال، في عام 2005 بدأت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية في اعتماد واعظات (أئمة) يعرفن باسم

نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية:

- ✓ الفصل الكامل بين البرامج الخاصة بحقوق المرأة وبين برامج مكافحة الإرهاب والتطرف، وجميع المخططات العسكرية والعمليات العسكرية. ينبغي أن تكون أي جهود رامية لتمكينهن من خلال المساعدة المدنية المقدمة للنساء أنفسهن أو إلى وكالات التنمية وحقوق الإنسان.
- ✓ حماية حقوق النساء والفتيات في جميع الأوقات وضمان ألا تؤدي جهود مكافحة استراتيجيات التطرف العنيف إلى وصم النساء والفتيات أو تحويلهن إلى أدوات أو سلع.
- ✓ العمل مع النساء المحليات والمؤسسات المحلية لإشراك النساء على جميع المستويات، وإتاحة الاستقلال والقيادة للنساء المحليات عند تحديد أولوياتهن واستراتيجياتهن لمجابهة التطرف.
- ✓ ضمان إجراء عمليات الرصد والتقييم المراعية لنوع الجنس لجميع تدخلات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف. ويجب أن تتناول هذه العمليات بالتحديد الأثر على النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس وجمع البيانات المصنفة طبقاً للجنس.

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة:

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني:

- ✓ وضع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعية للاعتبارات الجنسانية والتي تتناول الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. الاستقاء من الدروس المستفادة من مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تتم ضمن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
- ✓ بناء قدرات النساء والفتيات، بما في ذلك الأمهات وزعيمات المجتمع المحلي والزعيماات الدينيات، وجماعات المجتمع المدني النسائية، للمشاركة في جهود مجابهة التطرف العنيف بأسلوب مخصص للسياقات المحلية. يمكن أن يشمل هذا توفير التدريب التخصصي وتيسير تدريب الزعيمات الدينيات على العمل كمرشدات في مجتمعاتهن المحلية، وزيادة إتاحة التعليم العلماني والديني للنساء لتضخيم أصواتهن ضد الخطاب المتطرف ودعم مدارس الأمهات. ينبغي أيضاً أن تكون جميع سبل بناء القدرات هذه من خلال وكالات مدنية وأن تقرر صناعات السلام أولويات برامجها ومحتواها.
- ✓ ضمان توافر الخبرات في مجال الشؤون الجنسانية لدى آليات وعمليات المساءلة المسؤولة عن منع التطرف العنيف والاستجابة له لتمكينها من تحقيق ولايتها.

ينبغي على الأمم المتحدة:

المراجع

15. "تقرير الأمين العام عن الوضع في مالي"، UN Doc. S/2012/894 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2012)، Mali: War Crimes by Northern Rebels," 21-24، Human Rights Watch, April 30, 2012, <http://www.hrw.org/news/2012/04/30/mali-war-crimes-northern-rebels>; "Women Primary Victims of Violence in Northern Mali, Says UN Rights Official," United Nations New Centre, October 9, 2012, [http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=43239#](http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=43239#.VgQxDt9Vikp).
16. Chris Albin-Lackey and Letta Tayler, Harsh War, Harsh Peace: Abuses by Al-Shabaab, the Transitional Federal Government, and AMISOM in Somalia. (New York, NY: Human Rights Watch, 2010); "Fleeing Somali Women Recount Tales of Terror," BBC News, October 7, 2010, <http://www.bbc.com/news/world-africa-11437595>.
17. Hebron: Israeli Settlers Must Be Stopped from Taking "over Al-Rajabi House – UN Special Rapporteur".
18. Steven Erlanger and Scott Shane, "Norway Shooting and Bomb Attack Leaves at Least 92 Dead," The New York Times, July 31, 2011, <http://www.nytimes.com/2011/07/24/world/europe/24oslo.html>; Jace Jenkins, "The Christian Terrorist Movement No One Wants To Talk About," Think Progress, December 4, 2014, <http://thinkprogress.org/justice/2014/12/04/3599271/austin-shooter-christian-extremism/>; Peter Bergen and David Sterman, "Opinion: In U.S., Right Wing Extremists More Deadly than Jihadists," CNN, April 15, 2014, <http://www.cnn.com/2014/04/14/opinion/bergen-sterman-kansas-shooting>.
19. "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)،" 18 ديسمبر/ كانون الأول 1979، Matthew J Walton and Susan Hayward, "Contesting Buddhist Narratives: Democratization, National and Communal Violence in Myanmar," Policy Studies 71 (East-West Center, 2014); "Burma: Discriminatory Laws Could Stoke Communal Tensions," Human Rights Watch, August 23, 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/08/23/burma-discriminatory-laws-could-stoke-communal-tensions>.
20. "Women and Countering Violent Extremism: Summary" Document and Analysis" (Permanent Mission of the United Arab Emirates to the UN, Georgetown University Institute for Women, Peace and Security, UN Women, October 27, 2014), <http://wps.unwomen.org/en/highlights/uae-panel-discussion-the-role-of-women-in-countering-violent-extremism>.
21. Naureen Chowdhury Fink and Rafia Barakat, "Strengthening Community Resilience against Violence and Extremism: The Roles of Women in South Asia," Policy Brief (Center on Global Counterterrorism Cooperation, November 2013).
22. Profile: Malala Yousafzai," BBC News, December 10, 2014, <http://www.bbc.com/news/world-asia-23241937>.
23. "تقرير الأمين العام بشأن العنف الجنسي المتعلق بالنزاع (2015)،" الفقرة 83.
24. Mia Bloom, Bombshell: The Many Faces of Women (Terrorists) (Hurst, 2011).
1. Vasuki Nesiah, "Feminism as Counter-Terrorism: The Seduction of Power," in Gender, National Security, and Counter-Terrorism: Human Rights Perspectives, ed. Margaret L. Satterthwaite and Jane Huckerby, Human Rights Perspectives (Routledge, 2013), 127–51.
2. Hebron: Israeli Settlers Must Be Stopped from Taking "over Al-Rajabi House – UN Special Rapporteur," United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), April 15, 2014, <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14512>.
3. على سبيل المثال، شنت الميليشيات المسيحية حملة دموية ضد المسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. David Smith, "Christian Militias Take Bloody Revenge on Muslims in Central African Republic," The Guardian, March 10, 2014, <http://www.theguardian.com/world/2014/mar/10/central-african-republic-christian-militias-revenge>.
4. على سبيل المثال، شن المتطرفون البوذيون في سريلانكا احتجاجات ضد المسلمين. انظر، Rohini Mohan, "Sri Lanka's Violent Buddhists," The New York Times, January 2, 2015, <http://www.nytimes.com/2015/01/03/opinion/sri-lanka-violent-buddhists.html>.
5. تعد جماعة نمور تاميل إيلاام للتحريير من بين هذه الأمثلة.
6. مارتن شاينين، "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب،" UN Doc. A/64/211 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 3 أغسطس/أب، 2009)، الفقرة 36.
7. Jane Huckerby, "Women and Preventing Violent Extremism: The U.S. and U.K. Experiences," Briefing Paper (NYU Center for Human Rights and Global Justice, 2012), 13.
8. Naureen Chowdhury Fink and Benjamin Sugg, "A Tale of Two Jihads: Comparing the Al-Qaeda and ISIS Narratives," IPI Global Observatory, February 9, 2015, <http://theglobalobservatory.org/2015/02/jihad-al-qaeda-isis-counter-narrative>.
9. Mausi Segun et al., "Those Terrible Weeks in Their Camp": Boko Haram Violence against Women and Girls in Northeast Nigeria (Human Rights Watch, 2014), 4.
10. Amnesty International, "Nigeria: Abducted Women and Girls Forced to Join Boko Haram Attacks," April 14, 2015, <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/04/nigeria-abducted-women-and-girls-forced-to-join-boko-haram-attacks>.
11. تتضمن الأهداف التكتيكية: استدراج قوات الأمن إلى كمين أو الإجبار على دفع فدية أو تبادل أسرى Segun et al., "Those Terrible Weeks in Their Camp": Boko Haram Violence against Women and Girls in Northeast Nigeria.
12. "تقرير الأمين العام عن: العنف الجنسي المتصل بالنزاعات،" UN Doc. S/2015/203 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 23 مارس/أذار 2015)، الفقرة 61.
13. "التقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية،" UN Doc. A/HRC/28/69 (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 5 فبراير/شباط، 2015)، الفقرتان 64 و161.
14. المرجع السابق، الفقرة 59.

25. Naureen Chowdhury Fink, Rafia Barakat, and Liat Sheret, "The Roles of Women in Terrorism, Conflict, and Violent Extremism: Lessons Learned for the United Nations and International Actors," Policy Brief (Center on Global Counterterrorism Cooperation, 2013), 3.
26. Mia Bloom, "When Women Are the Problem," in Charting a New Course, Thought for Action Toolkit: Women Preventing Extremism (United States Institute of Peace, 2015), 20.
27. Nimmi Gowrinathan, "Motivations of Female Fighters," in Charting a New Course, Thought for Action Kit: Women Preventing Violent Extremism (United States Institute of Peace, 2015), 22–24.
28. المرجع السابق.
29. Jayne Huckerby, "When Women Become Terrorists," The New York Times, January 21, 2015, <http://www.nytimes.com/2015/01/22/opinion/when-women-become-terrorists.html>; Jayne Huckerby, "Gender, Violent Extremism, and Countering Violent Extremism," Just Security, March 3, 2015, <https://www.justsecurity.org/20620/gender-violent-extremism-countering-violent-extremism-cve/>.
30. Jayne Huckerby, "When Women Become Terrorists"; Jayne Huckerby, "Gender, Violent Extremism, and Countering Violent Extremism".
31. Carolyn Hoyle, Alexandra Bradford, and Ross Frenett, "Becoming Mulan? Female Western Migrants to ISIS" (Institute for Strategic Dialogue, 2015).
32. Jayne Huckerby, "When Women Become Terrorists"; Jayne Huckerby, "Gender, Violent Extremism, and Countering Violent Extremism".
33. Jayne Huckerby, "When Women Become Terrorists"; Jayne Huckerby, "Gender, Violent Extremism, and Countering Violent Extremism".
34. مشاروات أجريت لأغراض الدراسة العالمية مع ممثلات للمجتمع المدني من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عقدت في مؤتمر الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في لاهاي.
35. Society at a Glance: Asia/Pacific 2014" (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2014), 9.
36. Phumzile Mlambo-Ngcuka and Radhika Coomaraswamy, "Women Are the Best Weapon in the War Against Terrorism," Foreign Policy, February 10, 2015, <http://foreignpolicy.com/2015/02/10/women-are-the-best-weapon-in-the-war-against-terrorism>.
37. "قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،" UN Doc. A/RES/62/272 (الجمعية العامة للأمم المتحدة 15 سبتمبر/أيلول، 2008)، 272؛ "القرار المتخذ بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،" UN Doc. A/RES/64/297 (الجمعية العامة للأمم المتحدة 13 أكتوبر/تشرين الأول، 2010)، 297؛ "القرار المتخذ بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،" UN Doc. A/RES/66/282 (الجمعية العامة للأمم المتحدة 29 يونيو/حزيران، 2012)، 282؛ "قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،" UN Doc. A/RES/68/276 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 24 يونيو/حزيران، 2014).
38. "القرار المتخذ بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،" UN Doc. A/RES/60/288 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 20 سبتمبر، 2006)، 288.
39. "تقرير الأمين العام بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" UN Doc. A/RES/68/841 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 14 إبريل/نيسان، 2014)، الفقرة 22.
40. "استعراض قرار الجمعية العامة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2014)،"
41. "تقرير الأمين العام لعام 2014 بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2014)،" الفقرة 107.
42. "التوصية العامة رقم 30 المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع،" UN Doc. CEDAW/C/GC/30 (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، 18 أكتوبر/تشرين الأول، 2013).
43. "حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب،" UN Doc. A/HRC/RES/6/28 (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 14 ديسمبر/كانون الأول، 2007).
44. شابينين، "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (2009)،" الفقرة 32-33.
45. "القرار المتخذ بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب،" UN Doc. A/RES/68/178 (28 يناير/كانون الثاني، 2014)، الفقرة 6 (ص).
46. "قرار الجمعية العامة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2010)،" الفقرة 32-33؛ "القرار 2178 (2014)،" UN Doc. S/RES/2178 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 24 سبتمبر/أيلول، 2014)، الفقرة 16.
47. "القرار 2178 (2014)" الفقرة 15؛ Naureen Chowdhury Fink, "Countering Terrorism and Violent Extremism: The Role of the United Nations Today and the Impact of Security Council Resolution 2178," Policy Brief (Global Center on Cooperative Security, November 2014).
48. Kristina London Couture, "A Gendered Approach to Countering Violent Extremism: Lessons Learned From Women in Peacebuilding and Conflict Prevention Applied Successfully in Bangladesh and Morocco," Brookings Institutions Policy Paper (Brookings Institution, July 2014).
49. Naureen Chowdhury Fink and Rafia Barakat, "Strengthening Community Resilience against Violence and Extremism: The Roles of Women in South Asia".
50. Edit Schlaffer and Ulrich Kropiunigg, "Can Mothers Challenge Extremism? Mothers' Perception and Attitudes of Radicalization and Violent Extremism" (Women Without Borders/SAVE: Sisters Against Violent Extremism, 2015).
51. Nancy Payne, "Everyday Technologies Can Help Counter Violence and Build Peace," in Charting a New Course, Thought for Action Kit: Women Preventing Violent Extremism (United States Institute of Peace, 2015), 32.